

مشاركة البيانات بصورة آمنة وأخلاقية

ماهي التحديات التي تواجه ممثلي حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي عند مشاركة البيانات؟
في السياقات الإنسانية ، تكثر التوترات حول تبادل المعلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي ويبدو أنها في كثير من الأحيان تجبر ممثلي حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي على مشاركة معلومات الناجين ، حتى بدون موافقتهم المستتيرة. يؤدي ضعف التواصل وعدم تحقيق التوقعات المرادة حول مشاركة البيانات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي لكلا الجانبين إلى فقدان الثقة وقد يؤدي إلى الوقف الكامل لتقاسم المعلومات بين ممثلي حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. غالباً ما يتم سماع الافتراضات التالية عند الحديث عن مشاركة بيانات العنف القائم على النوع الاجتماعي.

"نحتاج أن نعرف ما هو حجم المشكلة"

التحدي: ممثلي الخدمات الإنسانية والمانحين ووسائل الإعلام والسلطات الحكومية ترغب في الحصول على بيانات العنف القائم على النوع الاجتماعي لفهم حجم المشكلة ، وخاصة إذا تفاقمت في سياق حالة الطوارئ. ومع ذلك ، فنحن نعلم أنه لا يمكن قياس العنف القائم على النوع الاجتماعي بنفس الطريقة التي تجريها القطاعات الأخرى ، لأننا لن نعرف أبداً المدى الحقيقي لما يحدث بالفعل. معدل الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي أقل بشكل ملحوظ من الحجم الفعلي للعنف. يمكن تفسير قلة الإبلاغ عن هذه الحالات بالوصم والعار اللذين تواجههما الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في حال إفصاحهم عن وقوع حادث بالإضافة إلى مخاطر الانتقام مثل جرائم الشرف والنقص المزمّن للخدمات المتاحة للملاحظة في معظم حالات الطوارئ أو الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الخدمات بسبب تكاليف النقل أو المخاوف الأمنية أو عدم إمكانية الوصول الجسدي. هذه العوامل تمنع الناجيات من طلب المساعدة ، وهذا بدوره يمنع مقدمي الخدمات وممثلي الحالات الإنسانية من جمع البيانات التي تعطيهم دلالة أكثر دقة لحجم المشكلة.

"نحتاج لمعرفة كل ما يحصل من أجل مراقبة الموقف"

التحدي: تطلب وكالات التنسيق الإنسانية عادة بيانات العنف القائم على النوع الاجتماعي من أجل تحديد حجم المشكلة ومراقبة التقلبات والتغيرات في الوضع مع مرور الوقت من أجل الوفاء بمسؤوليتها في الاستجابة لمبادئ المحاسبة في العمل الإنساني¹. ومع ذلك لا يمكن مقارنة العنف القائم على النوع الاجتماعي بغيره من القطاعات الأخرى، مثل الملجأ أو المساعدات الغذائية التي يمكن بسهولة تحديد احتياجات السكان المتضررين. على سبيل المثال تسمح التقييمات ما بعد الكارثة لممثلين الخدمات في الملجأ بإنشاء خط أساسي من الأضرار للمنازل ومن ثم قياس جهود إعادة بناءها. لا يمكن تطبيق نفس المنهج في العنف القائم على النوع الاجتماعي حيث من غير الممكن وضع خط أساسي لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن سياقات الطوارئ ، وبالتالي لا يمكن قياس الزيادة أو النقصان في الحوادث المبلغ عنها. ولا تعتبر بيانات نظام إدارة المعلومات بدائل لانتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي وبالتالي فإن الاختلافات عبر الزمن لا تمثل بالضرورة تغيرات في وقوع حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي ولكنها قد تكون السبب في ذلك بدلاً عن التغيرات الحاصلة في تقديم الخدمة نفسها. على سبيل المثال ، قد تشير الزيادة في الحوادث المبلغ عنها خلال فترة من الزمن إلى حدوث تحسن في توافر الخدمات أو إمكانية الوصول إليها أو جودتها ، مما يؤدي إلى شعور المزيد من الناجيات بالقدرة على الإفصاح بأمان عن العنف الذي يتعرضن له. وبالمثل ، قد يشير الانخفاض المفاجئ في الحوادث المبلغ عنها إلى عدم الوصول أو الثقة بخدمات الاستجابة.

"نحتاج الى الأرقام لنبرر عملنا ونجمع التبرعات"

التحدي: في كثير من الأحيان يتطلب على ممثلي حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي تبرير عروضهم وأنشطتهم والتبرعات المستلمة من خلال إظهار عدد الناجيات أو الحوادث الذي استجابوا لها. مع ذلك وكما تمت مناقشته اعلاه فإن معدل إبلاغ الناجيات لا يمثل العمل الشامل المنجز من قبل موفري خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي (كحملات التوعية و أنشطة المجاميع و غيرها من الأنشطة النفسية والاجتماعية PSS للنساء والفتيات... الخ) ولا يمكن تأسيس خط أساسي لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. وعلى الرغم من ذلك ، غالباً ما يُطلب من المستجيبين للعنف القائم على النوع الاجتماعي تقديم أرقام لإثبات وجود المشكلة ، أو على سبيل المثال توفير الأرقام المحددة من قبل

المستفيدين لخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء إجراءات النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية. ومع ذلك ، ليس من الضروري انتظار ظهور أرقام العنف القائم على النوع الاجتماعي من أجل تبرير الأعمال الإنسانية. 2. لقد أثبتت التجربة في العديد من حالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم أن العنف القائم على النوع الاجتماعي مهدد للحياة ، وأنه موجود حيث لا توجد مساواة اجتماعية، وأنه يتفاقم بشكل كبير بسبب الصراع والكوارث الطبيعية. إن عواقب هذا الفهم الخاطئ هو أن المانحين والوكالات الإنسانية تعطي الأولوية لتمويل وتنفيذ برامج لقطاعات أخرى مثل الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة والمواد غير الغذائية والملجأ قبل تحويل انتباههم إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي والذي غالباً ما ينظر إليه على أنه شأن ثانوي. باختصار ، على الرغم من أن المجتمع الإنساني قد أنشأ قطاع العنف القائم على النوع الاجتماعي كقطاع استجابة منقذ للحياة في مبادئ إرشاد اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للعنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن المجتمع الإنساني بما في ذلك مجتمع المانحين الدولي في معظم الحالات قد فشل في تبني هذا الفهم. مع ذلك، يجب عنونة هذا الأمر دون شك منذ بداية الأزمة مع إعطاء الأولوية لحماية النساء والفتيات على وجه الخصوص من العنف وعواقبه كإجراء منقذ للحياة في حالات الطوارئ. إذا لم تتوفر خدمات الصحة والدعم العاطفي الأساسية للناجيات في بداية الأزمة ، فإن حياة النساء والفتيات معرضة للخطر. 3 زيادة على ذلك، بعد التداخلات، يُطلب عادة من ممثلي حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي الإبلاغ عن عدد الناجيات المستفيدات من الخدمات إلى المانحين أو خلال إجراءات التقرير حول التنسيق الإنسانية لإظهار مدى نجاح البرنامج. مع ذلك فإن هذه الممارسة تخاطر بإدامة الاعتماد غير الضروري على الأعداد الإجمالية للحوادث المبلغ عنها ولا يمكن أن تشير إلى نسبة السكان المتضررين الذين استفادوا من الاستجابة.

"نحن ملزمون بمشاركة معلومات الناجية مع الوكالات الحكومية ذات الصلة."

التحدي: في السياقات التي تطلب السلطات الحكومية الوصول إلى معلومات الناجيات عندما تقوم بتأدية دور فعال في الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي. في بعض الحالات، تكون المعلومات مطلوبة بموجب قوانين الإبلاغ الإلزامية وتطبق حتى عندما تمنح الناجيات موافقتهم على مشاركة المعلومات الشخصية. يجب اعتبار العوامل والمخاطر المؤثرة على الناجيات ومقدمي الخدمات والمجتمعات المبنية على قرارات مستخدمي نظام إدارة المعلومات للعنف القائم على النوع الاجتماعي لتبادل البيانات خارجياً كجزء من سياسة مشاركة المعلومات. عموماً ليست كل المعلومات ضرورية لتحقيق الأهداف حتى بالنسبة للوكالات الحكومية ويجب على مشاركة المعلومات أن تكون مبنية على مبدأ الحاجة للمعرفة. يجب على مقدمي الخدمات اعلام الناجيات بالتزامهم بمشاركة المعلومات قبل الكشف عن أي حادث عند تطبيق قوانين التبليغ الإلزامي. 4. وأن مشاركة ينبغي الحذر عند مشاركة معلومات إدارة البيانات للعنف القائم على النوع الاجتماعي في السياقات التي يتم فيها تطبيق قوانين الإبلاغ الإلزامي لأنها يمكن أن تؤدي إلى طلب معلومات تعريفية تخص الناجيات.

إذاً ماذا يجب علينا مشاركته؟

هناك طرق مفيدة يمكننا من خلالها استخدام تصنيف بيانات حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بوجود الموافقة المستنيرة للتعبير عن طبيعة الاحتياجات ولتوضيح التوجهات وتشكيل ردودنا. هذا يعني بدلاً من النظر للأرقام الأولية بالإمكان القاء نظرة دقيقة على ما تتكون منها.

الأرقام مقابل النسب:

الأرقام الأولية: هي أرقام غير "معالجة" يتم إنتاجها تلقائياً من خلال نظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي شهرياً أو كل ثلاثة أشهر أو سنوياً بشكل جداول احصائية ، على سبيل المثال: في الشهر الماضي في المنطقة أ تم الإبلاغ عن 56 حادثة تتضمن 40 بالغ/بالغة و 16 طفلاً.

النسب: هي أي نسبة أو حصة تتعلق بمجموعة. مثل: في الشهر الماضي بلغت نسبة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتكبة ضد البالغين/البالغات 82% و 18% ضد الأطفال.

بسبب ضغوط تبادل بيانات العنف القائم على النوع الاجتماعي المواجهة للحجج المذكورة اعلاه من قبل الممثلين الانسانيين والجهات المانحة... الخ، يميل ممثلي العنف القائم على النوع الاجتماعي للشعور ان لديهم خيارات اخرى من مشاركة الارقام الأولية. يهدف هذا القسم الى تحديد بعض ايجابيات وسلبيات مشاركة الارقام الأولية مقابل النسب.

سلبيات و ايجابيات مشاركة الارقام الأولية مقابل مشاركة النسب		
سلبيات		ايجابيات
الارقام الأولية	تؤدي مشاركة الارقام الأولية الى تحديد هوية الناجيات ومقدمي الخدمات والمجتمع	تقلل الضغط على الممثلين لمشاركة الارقام في المدى القصير

	حتى في حالة عدم مشاركة معلومات غير معرفة للهوية⁵. • حتى عند توفير معلومات وفق السياق فإنها توجي لكونها تمثل انتشار حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي في موقف معين. سيعتقد العديد انها تبين كم من الناس تأثروا بالعنف القائم على النوع الاجتماعي لكننا نعلم ان تلك ليست القضية وان ذلك سيضعف من عملنا. • تشجع مستلمي البيانات على طلب المعلومات التعريفية والمتابعة على الحالات الفردية – على امل الحصول على الاسم الذي يدل عليه الرقم. • تدعيم الاعتماد الغير ضروري على الارقام من اجل اطلاق الردود وتحديد قدراتنا في الاستجابة الى الفوارق الدقيقة ضمن السياق على المدى البعيد.	
النسب	• انها لا توفر رقماً يكون عادةً مطلوب من قبل الممثلين الانسانيين او المانحين او السلطات الحكومية. • تضغط على ممثلي حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي لمشاركة الارقام الاولية على المدى القصير.	• تعزز سرية الناجيات وموفري الخدمات والمجتمعات لعدم ربطها بهم. • من اجل نسب معقولة، يجب على ممثلي حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي معالجة البيانات مما يعني تحليل المعلومات وتقديم سرد سبقي. تساعد على تقديم البيانات التي تمثل مستوى اعمق لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وبالتالي لتصميم رد اكثر ملائمة. • تزيد من محاسبة الممثلين على مراجعة البيانات وتحديد كيفية الاستجابة للتوجهات المعرفة. • تدفع ممثلي حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي على توضيح اسباب عدم مشاركتهم للارقام وتقديم مدى نظام ادارة المعلومات للعنف القائم على النوع الاجتماعي ومبادئ الارشاد لمشاركة بيانات العنف القائم على النوع الاجتماعي. • تقلل من تشكيل الضغط على الممثلين لمشاركة المعلومات التعريفية حيث يتم فقط مشاركة النسب، او لتقديم ارقام كمبرر للفعل.

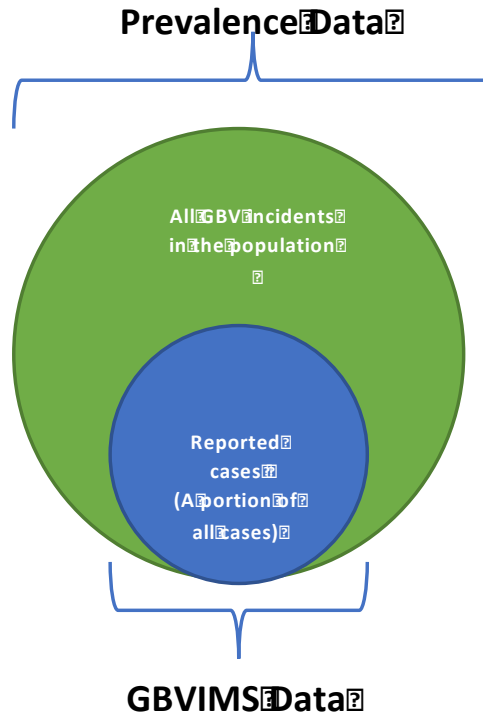
ما هي فوائد مشاركة النسب؟

يوصى عموماً بمشاركة النسب من قبل لجنة التحكم بنظام ادارة المعلومات للعنف القائم على النوع الاجتماعي عندما يكون الامر متعلقاً ببياناته، وهنا السبب:

تقلل من احتمالية فهم القراء لبيانات نظام ادارة المعلومات للعنف القائم على النوع الاجتماعي عموماً لمعدل انتشار او التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

"من المهم تذكر ان حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي تحدث في كل مكان. [...] يجب على جميع الكوادر الانسانية توقع حدوث العنف القائم على النوع الاجتماعي و تحديد التجمعات السكانية المعرضة للتهديد لكي معاملته كمشكلة جدية مهددة للحياة [...] بغض النظر عن وجود أو عدم وجود ادلة ثابتة".⁶

تمثل بيانات نظام ادارة المعلومات للعنف القائم على النوع الاجتماعي الحوادث التي تم الابلاغ عنها من قبل الناجيات من اجل الحصول على خدمات نفسية واجتماعية او طبية او قانونية او امنية/حماية. لا ينبغي تفسير التوجهات على انها بيانات انتشار⁷، مع ذلك فإن تبادل الارقام الاولية حتى عندما يتم التشديد على حقيقة عدم كونها بيانات انتشار تظل بصورة منهجية متلقي البيانات لربطها ببيانات الانتشار. لذلك فان مشاركة النسب هي افضل ضمان لعدم ارتكاب هذا الخطأ على شرط ان تكون مصحوبة بتحذير يشير الى ان البيانات نظام ادارة المعلومات للعنف القائم على النوع الاجتماعي لا تمثل سوى الحالات المبلغ عنها.



تعزز من تحليل البيانات وتربط الانماط والتوجهات بالبرمجة و والتأبيدات
على الرغم من انها ليست ممارسة جيدة الا ان الارقام الاولية عادة ما تكون كافية عند مشاركتها حتى عندما لا تكون مصحوبة بتحليل. مع ذلك فإن مشاركة النسبة وحدها لا تعني الكثير بالنسبة لمتلقيها، لذلك يكون استخدام النسب المئوية هو حافز لممثلي العنف القائم على النوع الاجتماعي من اجل انتاج تحليل يدعم ممارسة ربط التوجهات البرمجة مع التأبيدات. انها تزيد من محاسبة ممثلي حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي لاستخدام البيانات التي يجمعونها بالفعل. "كما انه لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على ان هذا لا يتعلق فقط بجمع البيانات - هذه ليست مجرد نسب احصائيات وارقام- بل توجد ناجية وراء كل رقم . بإمكان كيفية استخدام هذه المعلومات انقاذ الارواح ومساعدة النساء و الفتيات على الشفاء والتعافي من العنف والصدمة واستعادة الكرامة".⁸

تضمن السرية والاحترام للناجيات
يمكن ربط الارقام الاولية (دون اسماء الناجيات او معلوماتهم التعريفية) بفرد او مجموعة افراد، عندما يتم مشاركتها على مستوى جغرافي اقل او عندما تكون هوية منظمة جمع البيانات معروفة. تكون سلامة الناجيات امر بالغ الاهمية و موافقتهم هو المطلب الاساسي وفقاً لمبادئ ارشاد العنف القائم على النوع الاجتماعي. لا يجب مشاركة المعلومات الغير تعريفية اذا كان من الممكن ربطها بالناجيات⁹. اذا فان مشاركة النسب تمنع مخاطر اضافية لربط البيانات بفرد او مجموعة من الافراد.

لا يعني عدم كتابة الاسماء او هويات الناجين/الناجيات التعريفية بقاء البيانات مجهولة و لا يمكن تتبعها. على سبيل المثال: "عبدى (تم تغيير الاسم لأسباب السرية) هو صبي يبلغ من العمر 9 سنوات تم اغتصابه من قبل موزع الطعام في مخيم اوكو. يتجول عبدى مع عكازات ويعيش مع جدته. لقد تلقى عبدى الرعاية المناسبة التي يحتاجها وتمكن من مجابهة الامراض المنقولة من الاتصال الجنسي وقد عاد الان الى المدرسة ويشارك في الانشطة الخارجة عن المناهج الدراسية."

في هذا المثال، تم تغيير اسم الصبي وفي مخيم اوكو لا يوجد صبي يدعى عبدى و هنالك ايضا العديد من الاطفال في سن التاسعة ، مع ذلك لا يوجد سوى صبي واحد في المخيم يتجول مع عكازات. قد لا يعرف المانحين ذلك ولكن أي شخص اخر يعمل في المخيم سيعرف ذلك ويمكنه مشاركة المعلومات بشكل اوسع او التعرف على الصبي، او يمكن التعرف عليه خلال زيارة المانح. لذا ان على الرغم من احترام واخفاء هوية الناجي الا اننا لم نأخذ بنظر الاعتبار جانباً اخر يمكن التعرف على الصبي من خلاله. لذلك نحن يجب ان نكون حذرين للغاية عندما يتعلق الامر بكتابة الحالات ومشاركة المعلومات حول أي فرد.

انها تحمي مقدمي الخدمات للعنف القائم على النوع الاجتماعي

ان عدم مشاركة الارقام الاولى من قبل مقدمي خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي يمنع المتلقين من الرجوع اليهم وطلب معلومات تعريفية من اجل متابعة المعلومات الفردية مثل الجهات المانحة و وكالات الامم المتحدة والسلطات الحكومية او ممثلين اخرين.

انها تتجنب وضع الممثلين الانسانيين في منصب قد يميلون فيه الى استنتاج ما اذا كانت الارقام "مرتفعة بما يكفي" لتستحق الرد.

كما تمت مناقشته اعلاه، نحن نعلم ان حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي تزداد في حالات الطوارئ وليست هنالك "بداية" للاستجابة لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. لذلك تكون الارقام غير مطلوبة لتبرير الاستجابة او لأثبات وجود المشكلة لكن بدلا من ذلك تحليل ما هي افضل طريقة للاستجابة.

توصيات

- إعلام الممثلين الإنسانيين (القطاعات الأخرى وهيئات التنسيق والوكالات)، وحافظي السلام، والمانحين، والسلطات الحكومية بمبادئ البيانات الأخلاقية والأمانة بشكل عام.
 - اعلامهم بالمعايير الاخلاقية في إدارة ومشاركة البيانات الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ومبادئ "الحاجة الى المعرفة".
 - كن واضحا منذ البداية (أثناء مناقشات الاقتراح) حول المعلومات (التوجهات) التي تستطيع مشاركتها.
- عندما يتردد الممثلين الآخرين لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي حول مشاركة نسب، اقترح إجراء ممارسة "المخاطر مقابل الفوائد" ووضح كيف يمكن لمشاركة الأرقام ان تكون ضارة في سياقاتك.
- تأكد من كون البيانات المشاركة بشكل نسب محللة بشكل جيد ومقدمة بطريقة شاملة: يجب اخبار السبب وراء كل نسبة.
 - عرض منتجات تحليل نظام إدارة المعلومات للعنف القائم على النوع الاجتماعي (مثال: تقارير المرافعات) التي يمكن ان تشكل عنصر مساعدة للمانحين، ولوكالات الأمم المتحدة، وللسلطات الحكومية، أو غيرهم من الممثلين.
- قم بحماية البيانات الخاصة بك والناجيات ، ونفسك ، عن طريق الحصول على سياسة واضحة لتبادل المعلومات. تأكد من أن مزود خدمة الإنترنت يحدد ما إذا كان البيانات تتم مشاركتها بالأرقام أو النسب المئوية ومع من لكي يتم استخدامها كمبرر لعدم مشاركة الأرقام خارجياً عند الطلب.
- توصية خاصة بدراسة الحالة. القصص هي واحدة من أقوى الطرق لنقل فكرة أو لتصوير خطورة الموقف. يمكن أن تأتي هذه على شكل معلومات قصصية أو دراسات حالة محددة. في حين أن هناك رغبة لإرسال نتائج إيجابية ، وإظهار الإنجازات مع الأموال المقدمة، لكن قد لا يكون هذا هو الواقع الكامل للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. تشكل دراسات الحالة فرصة لإظهار الإنجازات أ ، ب ، ج ، بينما لا تزال هناك تحديات ه ، و ، ي التي تحتاج إلى دعم للتصدي لها.

² إرشادات دمج تدخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2015

³ إنقاذ الحياة ليس اختيارياً: حماية النساء والفتيات من العنف في حالات الطوارئ، لجنة الإنقاذ الدولية، شباط 2013.

⁴ توصيات الاخلاق والسلامة لمنظمة الصحة العالمية للبحث والتوثيق ومراقبة الاساءة الجنسية في حالات الطوارئ، 2007.

⁵ على سبيل المثال، يمكن ان تؤدي مشاركة البيانات المتعلقة بالناجيات اللواتي يعانين من اعاقه على مستوى جغرافي اقل (أي بلدة او مخيم) الى التعرف على الناجية اذا كان عدد الاشخاص الذين يعانون من اعاقه في هذه البلدة او المخيم معروفين.

⁶ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 2015. إرشادات دمج الافعال الانسانية مع تدخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي : تقليل المخاطر، تعزيز المرونة والمساعدة على الشفاء، الصفحة 12.

⁷ بيانات انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي، هي البيانات التي تمثل معدل وتكرار حدوث العنف القائم على النوع الاجتماعي في مجموعة سكانية معينة.

⁸ عائشة بين، لجنة الإنقاذ الدولية، العنف القائم على النوع الاجتماعي: توقف عن البحث عن "دليل" و ضع الناجيات في المرتبة الاولى، صحيفة ذا كارديان، شباط 2014.

⁹ ابلاغ وتفسير البيانات حول الاساءة الجنسية من البلدان المتضررة من النزاعات: ما يجب فعله ولا يجب، اوقفوا الاغتصاب الآن، حزيران 2008

